ثالثا - خاتمة

40- أعلنت جميع الهيئات المنشأة بمعاهدات أنه لكي يلتمس الناس الحماية لحقوقهم، لا بد لهم من الوعي بماهية تلك الحقوق. والتثقيف في مجال حقوق الإنسان هو في حد ذاته حق من حقوق الإنسان، على نحو ما أكدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4]. ويشير التحليل الموجز الآنف الذكر إلى وجود تناقضات ملحوظة في مدى المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن التضارب في التوصيات التي تقدمها الهيئات المنشأة بمعاهدات عند فحصها لهذه المعلومات.

41- والسياسات الحكومية المتبعة إزاء التثقيف في مجال حقوق الإنسان تدل على الجدية التي تتناول بها الدول مسألة حقوق الإنسان. وحسبما ورد في مقدمة هذه الوثيقة، يدعى كل بلد إلى القيام، في إطار عقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995-2004) ، بوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية شاملة (من حيث المدى) وفعالة (من حيث الاستراتيجيات التعليمية) وطويلة الأجل ومستدامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن توجه هذه الخطط إلى المجتمع بكافة مستوياته، من خلال التعليم الرسمي وغير

---

(4) خلال "يوم المناقشة العامة" الذي خصصته اللجنة لأنشطة التثقيف والإعلام في مجال حقوق الإنسان بصدد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (5 كانون الأول/ديسمبر 1994، E/1996/2 ، الفقرة 324).

الأطراف معلومات تفصيلية عن الخطوات المضطلع بها، وينبغي أن تنشط الهيئات المنشأة بمعاهدات في التماس هذه المعلومات. وينبغي العمل دوما على تحديد أوجه قصور البرامج القائمة في التوجه صوب الجماهير المستهدفة على سبيل الأولوية باعتبارها أحد دواعي القلق. وتستطيع الهيئات المنشأة بمعاهدات أن تسترشد بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لوضع خطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان[5] فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة في هذا المجال.

43- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للهيئات المنشأة بمعاهدات أن تقوم بدور تنسيقي هام بإعلام الحكومات بالنهج والاستراتيجيات التي يثبت نجاحها في أماكن أخرى بإحاطة مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية علما بهذه التطورات.

---

(5) وثيقة الأمم المتحدة A/52/469/Add.1 وAdd.1/Corr.1، انظر المقدمة.

44- ومن المناسب الآن أن تقوم الهيئات المنشأة بمعاهدات بتدعيم أدوارها في رصد عمليات التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وترمز سنة 1998 للذكرى الخمسين لصدور صك قانوني تاريخي كان الأساس الذي قام عليه النظام التعاهدي الدولي لحقوق الإنسان، ألا وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإن من شأن إيلاء الهيئات المنشأة بمعاهدات اهتماما أوثق وأكثر اتساقا للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الوعي بالحقوق الواردة في الإعلان العالمي وفي الاحتفال بذكراه الخمسين.